

■ على الخلاف

عندما تقرّر أميركا مكافحة الفساد في لبنان! تصور لاتفاق سياسي جديد ولا مركزية إدارية دمج سريع للمصارف ومعاقبة «المخالف» منها

إبراهيم الأمين

في لبنان، كما في عدد غير قليل من دول المنطقة، حشد هائل من السياسيين والمواطنين «القدرين» إزاء الولايات المتحدة. لا تعرف الوقت الذي تحتاجه البشرية حتى تتخلص من وهم القوة المطلقة لا أمريكا في العالم، لكن، في هذه الأثناء، يفترض جميع من يتوسل رضى العم سام ان لا مجال للمقاومتها، وأن ما تقرره سيحصل طوعاً أو غصاً. وحتى عندما تهزم أميركا، فإن هؤلاء يعتبرون الأمر مجرد مناورة أرادتها واشنطن. وفي هذه الحالة، يصبح لا يكون منهزم أميركا، في نظر هؤلاء، بطلاً قادراً، بل عميلاً متخفياً اعطته هذه المنحة ليمر لها ما تريد. الانكى من كل ذلك، هو ان يخرج هؤلاء المتسابقون لنيل رضى أميركا، الى انتقاد ايران من زاوية ان «دها على احتمال سلیماني كان بلا اثر»... والظريف أن أيا منهم لا يجرؤ على انتقاد السياسة الأميركية، واذ به يعتبر قصف قاعدة عسكرية أميركية حدثاً تافهاً!

اصحاب هذه الوجهة في عالمنا العربي لا يبرزون هزيمتهم الدائمة أمام الأميركيين. يرفضون فكرة ان في مقدور احد مقاومة الوجود والتأثير الأميركيين. وهم، بذلك، يعتقدون بأنهم يقدمون الحجة على وجود القوات الأميركية في ديارهم، او قبولهم بالقوات الأميركية لادارة شؤون الكون. ينتشر هؤلاء في أرجاء المعمورة. لكنهم كثر في السعودية والاسارات وقطر والكويت. وفي بلد مثل لبنان، يكون للمشهد لون وطعم مختلفان.

بعض من يتصرفون بصفتهم من قادة الثوار في لبنان (من صنف «السلاميين» جداً تحديداً) براهنون بقوة على أن الولايات المتحدة ستحقق حلم اللبنانيين بانهاء حكم الفساد. هذا الصنف من الثوار المنتشرين على الشاشات والموجودين على الأرض (في النظواهرات السلمية حصراً) يعتقد ويتصرف على أساس ان الولايات المتحدة «أخذت قراراً نهائياً بدعم ثورة الشعب اللبناني ضد الفساد». ولا حاجة، بالطبع، لشرح موقف هؤلاء «الثوار» وهم يفرحون بتحليل اميركا الى مسؤولية عن خراب لبنان كما عن خراب المنطقة.

لكن، لناخذ مثلاً عما يتناقله «ثوار اميركا»، من الموجودين في مواقع نفوذ داخل الدولة او في الساحات. على خلفية هذه المعطيات الاميركية، وفي ذلك، عينة مما يفترض انه «خطة اميركية» خاصة بلبنان في المرحلة المقبلة. ورد جزء منها في محاضر جرى تداولها على مستوى قيادات رسمية بارزة، سياسية ودبلوماسية، من آخر هذه التصورات. ما عا به زوار بارزون من واشنطن ونيويورك قبل نهاية السنة الماضية. بين هؤلاء من ينشط في السياسة وعالم المال

والاعمال ايضاً، رجوا لبنا بانهاء عن تغييرات سريعة وعميقة ودائمة تنوقها الولايات المتحدة في لبنان خلال الفترة المقبلة». وقال هؤلاء ان «واشنطن تدعو اللبنانيين الى التصرف بمسؤولية كون عملها التغيير ستكون قاسية وسلامه وجمعية ستفتح الباب امام مستقبل افضل على المدى الطويل».

وعلمت «الأخبار» ان مسؤولين كباراً

في الدولة، جرى اطلاعهم في وقت لاحق على ما اصطلح على تسميته بـ«ورقة أفكار اميركية»، تم جمعها بعد لقاءات عقدت بين العاشر والثاني والعشرين من كانون الاول

من العام 2019، وشملت مسؤولين اميركيين يعملون في وزارتي الخارجية والخزانة، وفي الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الاميركي) اضافة الى «مقرّبين من أجهزة الاستخبارات». وبحسب ما علمت «الأخبار»، فإن مرجعاً رئاسياً لفت الى «أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يتصرف على خلفية هذه المعطيات الاميركية، وأنه مستمر بالتذرّع بامور ادارية وتقنية وبالسرية المصرفية لعدم الكشف عن مخالفات كبيرة حصلت خلال العام الماضي» ويرى المرجع الرئاسي ان المعلومات «تدل على أزمة كبيرة ستواجه القطاع المصرفي، وان رياض سلامة يحاول رمي المسؤولية على الآخرين وخصوصاً على القوى السياسية».

ويبدو ان سلامة يدبر بمساعدة بعض اصحاب المصارف، ولا سيما رئيس الجمعية سليم صفيح، معركة تنوقها الولايات المتحدة في لبنان خلال الفترة المقبلة». وقال هؤلاء

هؤلاء بالتعاون مع مصرفيين من الفئة الدنيا، كل ما يمكنون من نفوذ لبقاء القطاع وسلامه وجمعية المصارف خارج مشهد الاحتجاجات الشعبية، حتى ان سلامة لا يتوانى - وهذا حقّه - عن الاستعانة بجيش من

المستشارين والاعلاميين والسياسيين والامينين والمصرفيين، الذين سبق وصفهم واداعات ووكالات تتعاطى الانتاج الاعلامي والاعلاني، والتي

تولي سلامة الاشراف عليها مباشرة، واتبع لـ«الأخبار» الاطلاع على ملف موقف يخضع لعملية تدقيق كبيرة، يتضمن موجزًا عن عمليات مالية كبيرة حصلت خلال السنوات القليلة الماضية، تخص سلامة نفسه وآخرين من نافذين في القطاع المصرفي ومن شخصيات بارزة. وحسب المعطيات، فان المعندين بما اصطلح على تسميته بـ«ملف الاموال المهربة» بدأوا يكتشفون معطيات تخص التواطؤ بين سلامة وبين مصرفيين كبار وشخصيات سياسية ورجال اعمال. كذلك عكست المعلومات حجم التدخل في الحياة السياسية والتشريعية والاعلامية، خصوصاً عمليات

الاستخبارات». وبحسب ما علمت «الأخبار»، فإن المعطيات الاميركية، اظهرت معلومات حصلت عليها «الأخبار»، ولم تتفقا «مصادر مانون لها»، ان الولايات المتحدة لا تزال تراهن على امكانية استغلال الحراك الشعبي لاحداث تغييرات كبيرة على صعيد الادارة السياسية والمالية للملاد، وكشفت المعلومات ان «واشنطن



اللطيف في «ورقة الأفكار الأميركية»، أن مقرّبين من واشنطن عمدوا في الاسابيع القليلة الماضية الى تسريب اسماء يقولون انها ستكون على لوائح «الفساد الأميركية». وتبين ان بعض «الشهْرَ فهم» عمدوا فوراً الى التواصل مع جهات سياسية وقانونية واعلامية اميركية، بغية الشروع في حملة مضادة تهدف الى تسوية اوضاعهم حيث امكن. ويجري الحديث عن مشاريع تسويات تكون كلفتها مئات الملايين من الدولارات التي يدفعها اللبنانيون «المشتبه فيهم» للسلطات الاميركية مباشرة او من خلال اتفاقات مع مكاتب قانونية اميركية. هذه العملية تأتي تكراراً لما هو حاصل مع كل رجال الاعمال اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين تقرر الخزانة الاميركية معاقبتهم بتهمة التعاون مع حزب الله. وقد امكن للولايات المتحدة جمع الكثير من الاموال، فضلاً عن تجنيد عدد غير قليل من المخبرين من نادي رجال الاعمال الذين يدلون بمعلومات مفصلة عن رجال اعمال لبنانيين اخرين يعملون في الخليج وافريقيا واميركا الجنوبية، في مقابل ضمان الحماية. وصار جيش المخبرين كبيراً ليشمل مصرفيين لبنانيين يتم تهديدهم باقتال مصارفهم او وضهم على لائحة العقوبات ان لم يتعاونوا. والتعاون هنا لا يقتصر على تسهيل مراقبة ما تعتقده واشنطن اعمالاً تخص حزب الله، بل يشمل ايضاً تقديم معلومات مفصلة عن كل ما تريده الولايات المتحدة من معطيات تخص افراداً او شركات مرت في دورة لبنان المالية.

ابتزاز وتجنيد

ويبدو ان الفريق الأمني الاميركي المعني بهذه الاتصالات صار اكثر خبرة في معرفة الخلفية النفسية للمستهدفين. وصار يميز بين القرارين على تحمل الضغوط والعمل كمخبرين امنيين، وبين من لا يقدر على اكثر من دفع القدية لقاء عدم احتجاج امواله او تعطيل اعماله. ويتولى فريق امني اميركي ادارة هذا الملف، ويعقد الاجتماعات مع رجال اعمال ومصرفيين لبنانيين في دول عدة، من قبرص واليونان ويطاليا وفرنسا ورومانيا وبلغاريا وبريطانيا، الى الامارات العربية المتحدة والاردن والمغرب، بالاضافة الى عواصم في اميركا اللاتينية وكندا. ويمكن ذات يوم جمع كتاب من الطرائف عن الادارة الاميركية لهذا الملف، وطريقة جمع المعطيات وعمليات التهويل والضغط التي يتعرض لها المستهدفون. وهذه «الطرائف» لا تُظهر ضغفا امريكيا في مجالات عدة فحسب، بل تظهر الدونية المخيفة عند هذه المجموعة من المخبرين اللبنانيين.

سعد الحريري، «الذي ضعف كثيرا، وبصورة واضحة للجميع، ويرجح انه سيستسلم للوقائع الجديدة، وسيخرج من اللعبة، وسيكون لبنان امام تحديات جديدة، وربما باتجاه السير نحو اتفاق وطني جديد يرسم مستقبل البلد وفق قواعد جديدة»، واللافت هنا، ان الاميركيين يتحدّثون عن احتمالات التقسيم واعتماد لامركزية سياسية...

5- سيكون العام 2020 حافلا بالنشاط في لبنان. وواشنطن «تتوقع» تغييرات «كبيرة وسريعة على مختلف الصعيد، بما في ذلك الشخصية السياسية النافذة التي هي لبنان. وعلى الجميع التصرف بحسب ما تقتصر على المقرّبين من حزب الله، بل على اخرين من قوى وجهات اخرى بينها من اعتبر دائما انه قريب من الادارة الاميركية. وان طريقة تصرف الحكومة الاميركية في الاجتماعات وزارتي الخارجية والاعلامية والمصرفية».

الاجراءات الاميركية، ان وزارتي الخارجية والخزانة و«الاحتياطي الفيدرالي»، اضافة الى جهات اخرى (تتصرف على انها صديقة للبنان) يؤكّدون انهم في صدد سياسة جديدة تجاه لبنان، اختلفوا لها عنوان مكافحة الفساد. وقال المسؤولون الاميركيون، انهم قرروا اشهار فقدانهم الثقة بغالبية القوى والشخصيات السياسية النافذة في لبنان. وعلى العمل على مكافحة الفساد لا يقتصر على المقرّبين من حزب الله، بل على اخرين من قوى وجهات اخرى بينها من اعتبر دائما انه قريب من الادارة الاميركية. وان طريقة تصرف الحكومة الاميركية في الاجتماعات وزارتي الخارجية والاعلامية والمصرفية».

2- العقوبات الجديدة ستستند هذه المرة إلى القانون المعروف باسم «قانون مغفيلتسكي» الذي صدر في 2019، «مصادر مانون لها»، ان الولايات المتحدة لا تزال تراهن على امكانية استغلال الحراك الشعبي لاحداث تغييرات كبيرة على صعيد الادارة السياسية والمالية للملاد، وكشفت المعلومات ان «واشنطن

سعد الحريري، «الذي ضعف كثيرا، وبصورة واضحة للجميع، ويرجح انه سيستسلم للوقائع الجديدة، وسيخرج من اللعبة، وسيكون لبنان امام تحديات جديدة، وربما باتجاه السير نحو اتفاق وطني جديد يرسم مستقبل البلد وفق قواعد جديدة»، واللافت هنا، ان الاميركيين يتحدّثون عن احتمالات التقسيم واعتماد لامركزية سياسية...

5- سيكون العام 2020 حافلا بالنشاط في لبنان. وواشنطن «تتوقع» تغييرات «كبيرة وسريعة على مختلف الصعيد، بما في ذلك الشخصية السياسية النافذة التي هي لبنان. وعلى الجميع التصرف بحسب ما تقتصر على المقرّبين من حزب الله، بل على اخرين من قوى وجهات اخرى بينها من اعتبر دائما انه قريب من الادارة الاميركية. وان طريقة تصرف الحكومة الاميركية في الاجتماعات وزارتي الخارجية والاعلامية والمصرفية».

من شهر على تكليف رئيس الحكومة... حسان دياب تأليف الحكومة... حكومة لون واحد مهما حاول البعض تغليفها باسم «التنقوقراط».

هي حكومة قوى 8 اثار والختيار الوطني الحزّ وحسان دياب، حتى لو ان الأخير غير محسوب على هذه القوى وثابت خلال المفاوضات عدم انصياعه لجزء كبير من رغبات الأحزاب السياسية وطلبائهم، بشهادة النائب نهاد المشنوق. لكن يبدو ان المشكّلة الرئيسية تكمن في تحالف فريق 8 اثار - الحيار الوطني الحر. لا أحد يدري كيف يمكن لهؤلاء الانفصال عن الأحداث التي تجري منذ 17 تشرين وما زالت. اهو تجاهل متعدد أم يتمّ عن سذاجة وعدم مسؤولية تامّ، ماذا ينتظر هذا الفريق بعد حتى يدرك أن حالة الطوارئ المستمرة في البلد لا تعد تحتمل التلاعب بمصرهه من أجل وزارة من هنا وحمصة اضافية من هناك؟ ثلاث سنوات مرت من عهد الرئيس ميشال عون حملت معها ثلاث سنوات من فشل التيار الوطني الحر وحلفائه في تحويل خطاب الرئيس الى برنامج عمل فعلي وخطة عمل اصلاحية، يمكن الانطلاق منها لتغيير سياسي اداري ولو بنسبة ضئيلة. منذ شهر والفرصة متاحة امام قوى 8 اثار والختيار الوطني الحر لقيادة الدفة السياسية من دون عرقلة من أحد، والبدء بالعمل بعيدا عن نظرية «لم يسمحوا لي وعرقلوني»، الاعم، اللحظة الحكومية اليوم تتزامن مع وصول الحريري إلى اضعف حالاتها منذ مطلع التسعينيات.

لا يعني ذلك بالطبع ان الحكومة المقبلة ستصنع المعجزات، ولكن اقله هي فرصة للسعي إلى التخفيف من حدة الوضع، رغم كل ما سبق، قررت القوى السياسية المشاركة في التاليف والإمعان في «صياغيتها». رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية ورئيس الفتح الديمقراطي طلال ارسلان واخرون يتعاملون ببرودة مع التاليف، من دون أي اعتبار للضرورة الاقتصادية. هؤلاء الذين لا يزالون ينظرون الى ما يحصل في الشارع على أنه مؤامرة، يصوّنون على تفريع الباب لهذه المؤامرة، عبر تأخير تاليف الحكومة، واصرارهم على «هراء» من نوع «حضني اكير من حسبت». متجاهلين ان هذه المعارك لا تُنتج سوى تراجع في الشعبية، وأن الناس تريد حلاً لا لأزماتها لا «حروباً» لا طائل منها تحت رايات «تحصيل الحقوق».

يدور أن أفضل وصف للخلافات التي تعقري الفريق الواحد عبر عنها النائب جميل السيد هي تعريدة دعا فيها المقاومة إلى ترك «الوسخ السياسي في أيدي أصحابه»، إذ كان يفترض ببعض قوى 8 اثار والختيار الوطني الحر ان يدركوا خطورة المرحلة التي تمرّ بها المنطقة بعد اغتيال الولايات المتحدة لقائد قوة القدس في الحرس الثوري الايراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس. اغتيال بمنزلة إعلان حرب اميركية على محور المقاومة، وحزب الله أبرز المستهدفين فيها. اقل ما كانت الحراك الشعبي «المستمر» في لبنان على أنه مؤشر قوي على استعداد الناس لتغيير كبير، وهذا يعني الاعتراف ان واشنطن ستأخذ في الاعتبار الحاجة إلى اطاحة كل الحرس القديم، مع اشارة خاصة الى واقع الرئيس

بنتجاهل هؤلاء أن ضغوطاً هائلة تُمارس على الرئيس المكلف، من داخل بيئته الطائفية، وأن تمديد فترة التكليف يُفسح في المجال أمام إصدار «فيتو» طائفي على حسان دياب شبيه بالذي أشهر في وجه سمير الخطيب.

وسط هذا المشهد، هناك من لا يقل صخبانية عن الأقرقاء السياسيين السابق الذكر، وهو سعد الحريري. قرر الأخير الاستقالة من مهامه و«الحرّد» إذا لم تُعدّ اليه رئاسة الحكومة وبشروطه. بالنسبة إلى الحريري، ثمة من خطف منه «لعينه» وليس يوارب تحمّل أي مسؤولية حتى لو كان الهيكل ينهار بمن فيه. يدعو رئيس الجمهورية يوم أمس إلى اجتماع للمجلس الأعلى للدفاع في قصر بعيدا، فيرفض الحريري وهو نائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع عن ولادة الحكومة، رغم زيارة تيزر مصادره هذا الحزب بشأن الأزمة اليوم بحاجة إلى حل سياسي لا أمّني، فيما هو شخصياً يسهم في

الحريري باهر بالقمع ثم يمنع انعقاد الدفاع الأعلى» بذريعة رفض الحد الامني!

عرقلة كل الحلول وتحريض الأجهزة الأمنية التي لا تزال تآمر باوامره، بوصفه المتطاهرين بالمرتزة والمندسين واختراع غزوات مذهبية، لتخريب لجوء الأجهزة الأمنية إلى القمع. ويسبب غياب الحريري، استعاض عون عن هذا «المجلس الأعلى» باجتماع امّني يحضره وزيراً الدفاع الوطني والداخلية والبلديات الياس بو صعب وريثاً الحسن وقادة الأجهزة العسكرية والأمنية عند الساعة الثانية عشرة ظهراً في قصر بعيدا.

تتضّل الحريري وغيره من القوى السياسية من تتحمّل مسؤولياتهم، رغم كونهم جزءاً أساسياً من السلطة السياسية التي أفقرت الناس وسحقت للمصارف بسرعة أموالهم وترتيب ديون إضافية على الدولة، دفع برئيس كتلة «الوفاء للمقاومة»

يدور أن أفضل وصف للخلافات التي تعقري الفريق الواحد عبر عنها النائب جميل السيد هي تعريدة دعا فيها المقاومة إلى ترك «الوسخ السياسي في أيدي أصحابه»، إذ كان يفترض ببعض قوى 8 اثار والختيار الوطني الحر ان يدركوا خطورة المرحلة التي تمرّ بها المنطقة بعد اغتيال الولايات المتحدة لقائد قوة القدس في الحرس الثوري الايراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس. اغتيال بمنزلة إعلان حرب اميركية على محور المقاومة، وحزب الله أبرز المستهدفين فيها. اقل ما كانت الحراك الشعبي «المستمر» في لبنان على أنه مؤشر قوي على استعداد الناس لتغيير كبير، وهذا يعني الاعتراف ان واشنطن ستأخذ في الاعتبار الحاجة إلى اطاحة كل الحرس القديم، مع اشارة خاصة الى واقع الرئيس

لبنان

تأخير تأليف الحكومة: حكم الصبيان

محمد رعد، امس، الى توجيه رسالة الهم: «منوع على من يمتنع عن المشاركة ويتنصل من كل الواقع، ويهرب إلى التل يتربّ كيف تميل المائلة، الخلفي عن المسؤوليات. إن شاركتم أو لم تشاركوا في الحكومة فانتّم معنيون، ولن ندعّم وشانكم، وهذا البلد بلدنا وبلدكم. فمذّ ثلاثين عاماً وانتم تغرفون من خيراته، واليوم تتكثرون وتقولون للناس دبروا حاكم»، وأشار رعد إلى أن مشكلة الحكومة «لمست فقط بالتشكيل، بل بان إسرائيل تمكّ الناز، ولا تستطيع تصديره إلا عبر لاجئ يمر في المحيط اللبناني. وهذا الأمر لا يمكن السماح به ابداً». وأكد ان «حزب الله مع الحراك، لكن لو شاركنا لعدم مسؤوليته الأعلى للدفاع في قصر بعيدا، فيرفض الحريري وهو نائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع عن ولادة الحكومة، رغم زيارة تيزر مصادره هذا الحزب بشأن الأزمة اليوم بحاجة إلى حل سياسي لا أمّني، فيما هو شخصياً يسهم في

الحريري باهر بالقمع ثم يمنع انعقاد الدفاع الأعلى» بذريعة رفض الحد الامني!

عرقلة كل الحلول وتحريض الأجهزة الأمنية التي لا تزال تآمر باوامره، بوصفه المتطاهرين بالمرتزة والمندسين واختراع غزوات مذهبية، لتخريب لجوء الأجهزة الأمنية إلى القمع. ويسبب غياب الحريري، استعاض عون عن هذا «المجلس الأعلى» باجتماع امّني يحضره وزيراً الدفاع الوطني والداخلية والبلديات الياس بو صعب وريثاً الحسن وقادة الأجهزة العسكرية والأمنية عند الساعة الثانية عشرة ظهراً في قصر بعيدا.

تتضّل الحريري وغيره من القوى السياسية من تتحمّل مسؤولياتهم، رغم كونهم جزءاً أساسياً من السلطة السياسية التي أفقرت الناس وسحقت للمصارف بسرعة أموالهم وترتيب ديون إضافية على الدولة، دفع برئيس كتلة «الوفاء للمقاومة»

(الأنخبار)



(هيلم الموسوي)